هل تناغم إعلامنا مع الإجماع القومي؟

يعقوب كوركيس

كان لاجتماعات أحزاب شعبنا ومن ثم إجماعها على طرح سياسي قومي موحد صدى واسع في الوسائل الإعلامية القومية، حيث تناولت أخبار الاجتماعات وتصريحات الساسة ومقرراتهم بصورة كبيرة سواء كانت صحافة مقروءة أو مسموعة أو مرئية أو الصحافة الالكترونية.

بالإضافة إلى ذلك اهتمت وسائل إعلامية عراقية وعربية بمقررات هذه الاجتماعات وتناولتها على وفق رؤيتها الخاصة التي قد تتناقض في اغلب الأحيان مع ما تم الاتفاق عليه، أو تناولته من زوايا عكستها بصورة سلبية في الوسط السياسي العراقي.

وما يهمنا هنا هو هل استطاعت الوسائل الإعلامية القومية التناغم مع الإجماع القومي والطرح السياسي الذي تمخضت عنه الاتفاقات بين أحزاب شعبنا؟ أم أن وسائل إعلامنا كانت إلى حد كبير صدى للوسائل الإعلامية من خارج البيت القومي؟ نقلت ما نشر فيها دون تمحيص أو الرجوع إلى ما اتفق عليه ومقارنته مع ما تنشره. كعادتها كانت الوسائل الإعلامية الحزبية تعكس بحرفية صورة هذه الاجتماعات ومقرراتها وتناغمت معها دون أن تغفل التوعية بها وخصوصا موضوع استحداث محافظة في مناطق من سهل نينوى على أساس جغرافي يتشارك فيها شعبنا إلى جانب مكونات المنطقة، وهو الهدف القومي المجمع عليه بين قوانا السياسية.

في حين كانت الصحافة الالكترونية بعيدة إلى حد ما عن تناول الإجماع القومي كما اتفق عليه، عدا ما وصلها من بيانات وتصريحات رسمية، بل عكست على صدر صفحاتها ومواقعها ما تنشره مواقع إعلامية من خارج البيت القومي حتى وإن كان المنشور يشوه طرح أحزابنا، وأنا هنا لا أدعو قطعاً إلى تبني وجهة نظر حزبية أو خطاب سياسي لحزب معين، إنما الابتعاد عن نشر ما يشوه الطرح أو نقل مضامينه بصورة مغايرة من قبيل التطبيل بإنشاء محافظة مسيحية أو إقامة كانتون مسيحي في سهل نينوى أو الأحزاب المسيحية تعمل لحشر المسيحيين في مناطق معينة وعزلهم عن المحيط الوطني العراقي.

كل هذا الكلام هو هراء وقد يكون نشره بهذه الصورة المشوهة في الوسائل الإعلامية العراقية وأخرى عربية، جاء عن عدم دراية بمضامين الاجتماعات أو على خلفية تعرض شعبنا الكلداني السرياني الآشوري وعموم المسيحيين إلى إستهدافات مباشرة طالتهم كأفراد أو مؤسسات، أو بقصد، والغرض تأليب قوى سياسية ومكونات تتعايش معها ضد الطرح أو إخافة الناس من الموضوع.

وإن لم يكن في مقدور الإعلام الالكتروني الذي يضع نفسه في الموقع الحاضن لكل الفعل القومي لشعبنا وبمختلف حقوله وتوجهاته ومكوناته، عدم نشر أو التعاطي مع ما يتعلق بالشأن القومي وصداه في الإعلام الآخر لأسباب عدة لسنا بصدد مناقشتها، فإن من واجبه على أقل تقدير التنويه والتوضيح والإشارة الى إن ما نشر ليس المقرر والمتفق أو المجمع عليه، لوضع القارئ والمتلقي في الصورة الصحيحة وعدم خلط الأمور عليه وتوضيح الحالة بكل ما تحمل من تفاصيل، وكذلك مساندة قوانا السياسية وعدم تحميلها وزر طروحات مشوهة في الشكل والمضمون وبالتالي دفعها إلى مماحكات سياسية هي في غنى عنها في الوقت الراهن، بل العكس من ذلك نحن في ظرف أحوج ما نكون إلى إيصال الطرح بكل وضوح لجميع الجهات سواء على الصعيد السياسي أو الجماهيري.

والهدف من هذا التناغم بين وسائل الإعلام مع الخطاب السياسي على الصعيد القومي، وليس تقييد الإعلام وفرض الوصاية الحزبية عليه، فللأحزاب وكل حسب الأمكانية وسائل إعلام تعبر من خلالها عن توجهاتها السياسية أو الحزبية، قد تتفق أو تختلف مع وسائل إعلام حزبية أخرى أو مع الإعلام القومي المستقل في التفاصيل والمنهج الإعلامي، ولكن نحن هنا نتحدث عن إجماع قومي في شأن محدد يخص مصلحة شعبنا عموماً.

وبالتالي نرى إنه من الواجب التعاطي معه على وفق مضامينه وخطوطه المجمع عليها والدفاع عنها مع ترك التفاصيل وحرية التحرك الإعلامي مفتوحاً وفقاً لمبادرات ذاتية تخص قدرة كل وسيلة إعلامية في إبراز ايجابيات الموضوع وتأثير سلبياته ومعالجتها عبر كتابها ومحلليها ومحرريها. ما يسمح لكل وسائل الإعلام من الاحتفاظ بخصوصيتها وحريتها وسياسة تحريرها من دون فرض حزبي. وختاما فإننا في كل ما تقدم لا ننتقص أبداً من التفاعل الإيجابي من لدن الوسائل الإعلامية القومية مع مقررات تجمع التنظيمات السياسية الكلدانية السريانية الآشورية، وتغطية ردود الفعل بشأنها، إنما نطمح إلى المزيد من الوضوح في الطرح الإعلامي والتناغم مع الإجماع القومي، خصوصاً وإن هم شعبنا ووجوده وحقوقه في الوطن ليس حكراً على القوى السياسية والحزبية فقط.

وهل للجياع ثورة ... ؟

أويا أوراها

أن الثورة بأبعادها الأنسانية والسياسية تعتبر قوة فاعلة ومؤثرة في عمليات التغيير مهما كانت جسامة التضحيات وما هي ألا إنقلاب جذري على الواقع المتردي على أختلاف مجالاته" السياسية، الأقتصادية والأجتماعية المعاشة".

ومن هذا المنطلق حيث نستذكر أن هناك من الثورات انفجرت لأسباب سياسية أو فكرية ضد الأستبداد لتغيير أو ازاحة الانظمة الدكتاتورية والرجعية الحاكمة ذات النهج الشمولي الهمجي التوجه وقمعي الطبع المتسمرة على كرسي العرش لسنوات طوال حيث كل ما تؤمن به هو سلطة الفرد أو العائلة أو العشيرة على مقدرات الوطن وثرواته أو سلطة المذهب اللاتي الذي صير منه أفيونا لمناصريه وفي كلتا الحالتين يكون الحاكم وأفراد حاشيته معصومين من النقد كون نظرتهما الى المواطن على وفق حساباتهم لم يمثل سوى عبد مطيع لا أكثر لذا وعلى هذا الاساس فحتمية الثورة لابد أن تكون يوما ما أمرا قائما لا محال من أجل إسقاط تلك الأنظمة الأستبدادية والأتيان بما يحل محلها من نظم ديمقراطية بديلة... أي بأمكاننا القول بأنه "للمضطهد أو للمقموع ثورة..." وهذا ما نلمسه اليوم في العديد من دول الشرق أوسطية وخاصة العربية منها..

كان هذا من جانب، وأما في الجانب الآخر الذي هو مدار حديثي الرئيسي والمهم ويحمل عنوان "وهل للجياع ثورة ...؟" بطبيعة الحال الجواب سيكون بالإيجاب ومن دون أدنى شك، وهذا ما نشاهده في بلدنا العراق لكنها لم تتكلل بعد بإكليل الثورة بل لا تزال تحمل صفة التظاهرات التي اخذت تعم أغلب محافظات الوطن التي في أكثرها تظاهرات لم تكن تستهدف العملية السياسية ولا السلطة القائمة ولا النظام البرلماني التعددي كما يحلوا للمتصيدين تسويقها بل وعلى العموم فهي ذات مضامين سلمية وأهداف أو دوافع تتعلق بالجانب المعيشي والخدمي وغاياتها الضغط على الحكومة وحثها على الإلتزام بما قطعته للشعب من تعهدات ووعود طويلة وعريضة التي كان مطلعها تحسين قطاع الخدمات المتردي على أعتباره الوتر الحساس المقلق لراحة العراقيين ولعقود طويلة ولأجل تلك الوعود تحدى العراقيون المخاطر في شهر آذار من عام ٢٠١٠ للإدلاء بأصواتهم والتي أوصلت من هم اليوم على سدة الحكم تلك السدة "أي الحكومة" التي لم يكتمل بناؤها وحتى الساعة على الرغم من دخولها ما يقارب العام على نهاية الأنتخابات والسبب هو الخلافات الموجودة بين الكتل الكبيرة التي وكما يبدو أن الخلافات تلك لها الأولوية على احتياجات المواطنين!!!

أن احتجاجات أو تظاهرات العراقيين لم تكن وليدة صدفة أو ردة فعل بل هي نتاج لتراكمات أمدها ما يقارب السبع سنوات التي خلالها كان الخط البياني للواقع المعيشي وقطاع الخدمات في تدهور وتراجع مستمر ولا تبدو عليه علامات التحسن ليعتبر كل ذلك أجحافا بحق المواطنين الذين إصطفوا جنبا بجنب في رسم السياسة الديمقراطية للبلد، هذا البلد الذي صارت صفة العوز والجوع والحرمان والفقر والمرض... ألخ تلازمه لتنعكس بالتالي على وضع الشعب النفسي الذي كان يتخادر بين الحين والحين من خلال وعود الكتل المعسولة التي كان يتجاوب معها ويصدر رحب لكن ومع مرور الوقت حيث لم يكن يجني من ورائها سوى القلق والتأزم والقهر، مما حدا بهم في الختام الى كسر الطوق النفسي مجسدا أياه عبر التظاهرات السلمية المقرة دستوريا من أجل الضغط وكما ذكرنا آنفا على الحكومة التي إنتخبها كي تضع مشاكلها جانبا وتتوجه صوب معاناة الشارع العراقي المهمل هذا الشارع الذي نفذ صبره ليترجم الأهمال وعدم الأهتمام بالبنى التحتية وتدهور الخدمات على إختلاف مجالاتها من "الصحية والكهرباء والماء، الصرف الصحي و تفشي البطالة ولقمة العيش والوضع التعليمي" استفزازا لمشاعره وأستغلالا للثقة التي منحها لهم، وعلى الحكومة الموقرة غير المكتملة الإنشاء والتي دشنت عامها الأول عليها أن تعي و تنتبه للآتي وأن تعمل على مراجعة برامجها وتتقدم معاناة المواطنين على خلافاتها تلك الخلافات التي تعتبر احد الأسباب لفقدان الشعب لابسط متطلبات العيش بحيث وصلت مؤشرات المجاعة والبطالة الى الدرجة التي لا تطاق أو مرحلة العجز علما أن هذه التظاهرات وكما بينتا بأنه ليس لها موقف سياسي بالضد من العملية السياسية الجارية في العراق بل العكس ان الجماهير العراقية تعتبر من أشد أنصارها ، وما حقيقة هذه التظاهرات وهو كما أستطردناه أنفا يصب في عدم جدية الحكومة بالأكتراث بهموم المواطنين وهذه التظاهرات وفي مثل هذا الوقت وما تشهده الساحة العربية كان لا بد منها برغم الاختلاف الجوهري بينهما...

وختاما على الحكومة العراقية أن تلتفت الى مطاليب الشعب العراقي الذي يئن من وطأة الحرمان من أبسط متطلبات العيش كيما ينفد صبره ويعلن عن ثورته بعد نفاد كل السبل "والمبلل ميخاف من المطر"..

وأخيرا هل بالفعل سيطلق الشعب العراقي العنان لثورته؟ وهل بأمكان الجائع أن يثور؟ وهل سيكون شعارها ثورة الجياع؟

الاستبداد بالحكم والمصير المجهول للمستبد

يوسف زرا

مضت اكثر من سبع سنوات، والشعب العراقي يعيش في دوامة ومخاضات عبر انفاق مظلمة، وهي حصيلة طبيعية لصراعات على كراسي السلطة بين فئاته الفوقية. غير أبهة بما آل اليه وضع البنى التحتية المسحوقة التي تفتقر الى ابسط مقومات الحياة اليومية الخدمية التي لا يمكن لأية عائلة الاستغناء عنها ومنها الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق غير المبلطة والرديئة للمواصلات الداخلية والخدمات الصحية والبطاقة التموينية والرعاية الاجتماعية لملايين الأرامل والعجزة، واستفحال البطالة والتشرد الجماعي لنسبة كبيرة من الشباب لخريجي الجامعات والمعاهد الفنية والمهنية، الى جانب لنزيف الدم المتمثل بالهجرة الجماعية ومن كل مكونات المجتمع العراقي الى دول العالم والمصير المجهول. علاوة على ظاهرة التسول في كثير من المدن الكبيرة وفي مقدمتها العاصمة بغداد والتي بينت اخر احصائية تقديرية لهم بأكثر من مائة الف متسول من الاطفال وبمختلف الاعمار ومن كلا الجنسين وغالبيتهم لا معين لهم ولا مأوى.

وتجلت الصورة البشعة للصراع الدائر طيلة هذه السنين وخاصة بعد الانتخابات الاخيرة لاعضاء المجلس الوطني ومجالس المحافظات والذي مضى عليه اكثر من سبعة اشهر ولازال هيكل الحكومة ناقصاً من اهم وزاراته كالدفاع والداخلية والتجارة والمخابرات وغيرها.

ومشغولة باستحداث وزارات غير فاعلة لا بل وهمية، وأحتارت الكتل المتنافسة على كيفية تقاسمها بينها وبأية اسماء وعناوين كانت. أي الغاية منها توظيف عدد من الرجال وملء جيوبهم برواتب خيالية لم يحصل عليها بصفة رسمية أي مسؤول لأية دولة في العالم من الملوك ورؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزارات وهلمّ جرى وما يتبع من المئات لا بل الالاف الاشخاص برواتب فوق الطلائية وبأسماء نواب في البرلمان ومدراء عامين وغيرهم.

ولحد هذا اليوم لم يلتفت أحد من هؤلاء المسؤولين وذوي النفوذ السياسي والاجتماعي والديني الى ما افرزه صراعهم على السلطة وتحت يافطة مشوهة ومبطنة. تارة بتسميات دينية او مذهبية وضرورة تغطيتها بصخب اعلامي لتبرير تأثيرها على السامع البسيط من عامة الناس وبغية تأجيج الخلاف وتصعيد التناحر الى حد نشوب حرب اهلية طاحنة بينها في حالات كثيرة. وما رافقها في كل يوم وساعة من القتل الجماعي بوساطة المفخخات والعبوات الناسفة، وسقوط الاف الضحايا بين قتيل وجريح من الابرياء ومن كل مكونات الشعب العراقي وبنسب متفاوتة.

الى جانب الاغتيالات بالمسدسات الكاتمة لكثير من العناصر السياسية الوطنية وملاكات علمية وتربوية وعسكرية لاتحصى ولاتعد وفي وضح النهار. وتارة اخرى تنهال الهجمة الشرسة على غالبية الاقليات الاجتماعية والاثنية والدينية ومنها بالذات "كلدان ، اشوريين ، سريان" وغيرهم دون ان تكون لهذه الاقليات أضلاع في الصراع الدائر بين الكتل الكبيرة المتنافسة على مقاعد الدولة قاطبة.

وهذا ما ادى الى اشاعة الفوضى والانفلات الامني في ارجاء الوطن كافة وبدون استثناء واستفحال إنعدام الثقة بكل مسؤول وفي اي مستوى وعنوان رسمي يكون بدءا برئيس الدولة ونوابه مرورا برئيس الوزراء ووزرائه ورئيس البرلمان واعضائه.

هذه النخبة المحترمة والمنتخبة من قبل ابناء الشعب بهذه الصورة او تلك. الى جانب قادة الكتل السياسية الموقرة وهم في حلبة الصراع وضمن المسؤولية الادبية والاخلاقية امام المجتمع. وكأن الأمر اصبح مستعصياً على الجميع. وأصبحت شريعة الغاب هي السائدة والمتحكمة في امور الناس وبدون رادع قانوني لها في حين ترى ان الكل وحسب موقعه الرسمي في حالة شبه تنصل مما يجري على ارض الواقع. ويضع اللوم على الغائب المجهول والمسمى بالارهاب والجريمة المنظمة، وكأن الانسان العراقي اصبح بلا قيمة ولاحول له ولاقوة، وعاجز عن الدفاع عن نفسه، وفاقد وعيه كما يتصورون.

ولكن الايام الاخيرة خير دليل وشاهد ان الشعب العراقي واع رغم ان صبره كاد ينفذ، ونزلت جموع وبصورة ارادية ومنتظمة وفي الكثير من مدن العراق وبشكل مسيرات احتجاجية سلمية تطالب بما ينقصها من الخدمات المادية الاساسية الحياتية وحماية امنها. وهذا حق مشروع يقره الدستور العراقي في التظاهر السلمي والتعبير عن طموحاتهم في تحقيق نظام حكم ديمقراطي تحدي سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي.

دون ان تملي عليهم بعض الفئات والعناصر المتطرفة دينيا اوامرها الحاقدة على الانفتاح الفكري وحرية الكتابة وتنظيم الحياة ضمن اتحادات وجمعيات مهنية وثقافية وفنية وغيرها. ولابد ان نقول ونؤكد ان المسيرات والمظاهرات السلمية التي اجتاحت مدن العراق خلال الاسبوعين الاخيرين ولازالت مستمرة.

لم تأت بصورة عفوية او لا ارادية وبدون اهداف ومطالب حيوية ومشروعة كما قلنا مسبقا. بل جاءت تعبيرا صادقا عن الواقع المأساوي الذي تعيشه غالبية شرائح وطبقات المجتمع من جراء الفقر المدقع وظاهرة كبت الحريات كما جاء اعلاه ومن جانب اخر جاءت تضامنا مع المواقف البطولية التي خاضتها شعوب كل من تونس ومصر بصورة خاصة وامتد لهيبها الى كل من المغرب والجزائر والاردن واليمن والعراق.

والنتائج المذهلة التي حققتها الاحزب السياسية وشباب مصر وتونس في قلب الاوضاع السائدة على رأس حكامها وأجبروهم على الهروب او التنحي.

فما اشبه اليوم بالبارحة ايام العدوان الثلاثي على شعب مصر عام ١٩٥٦ من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل إثر تأميم عبد الناصر قناة السويس والتضامن الكبير الذي قام به الشعب العراقي وقواه الوطنية التقدمية تضامنا مع الشعب المصري وسقطت حكومة العراق بعد المظاهرات الصاخبة التي اجتاحت العاصمة وغالبية مدن الوطن وختاماً نقول . ان حركة المجتمع الانساني في كل مكان وزمان لا يمكن ان تتوقف ولكل من يتصدى لها لا بد ان ينتهي الى التنحي والمصير المجهول.

تظاهروا...ولكن.

حميد الموسوي

انطلاقاً من مبدأ"الحقوق تؤخذ ولا تعطى"، واستشهارا لحكمة: الساكت عن الحق شيطان اخرس. صار التظاهر السلمي افضل الوسائل واسلم الطرق لأنتزاع الحقوق وتحقيق المطالب، فضلا عن كونها اداة للرفض والشجب والادانة والاستنكار، او تعبيرا عن التأييد والدعم والموالاة. وبناءا على هذا التأسيس وبعد انتشار المنظمات العالمية لحقوق الإنسان صار التظاهر السلمي حقا ثابتا تكفله الدساتير وتحميه. الا ان منطقتنا الشرق أوسطية والعربية خاصة- كونها خاضعة لنظم الوراثة والانقلابات المستبدة- جعلت هذا الحق ديكوراً من مكملات دساتيرها الشكلية فحرمت شعوبها من ابسط حق وأضعف مطلب للدرجة التي جعلتها لاتجيد تنظيم تظاهرة معبرة، وقيادة انتفاضة ناجحة منتجة. والفضل لأجهزة القمع والتنكيل التي تتصدى لسحق أبسط تجمع وإبادته بكل ما تمتلك من قوة بطش واخطر سلاح. وبتطور وسائل الاتصال واساليب التعبير واتساع رقعة التظاهرات في العالم ولكل منها اسبابها واهدافها، ومع اطلاع وتواصل الشعوب العربية مع ما يحدث في العالم بفضل الشبكة العنكبوتية ومئات القنوات الفضائية الا انها تبدو مبتدئة ومنخدعة في اكثر الاحايين، اذ سرعان ما يخبو لهب انتفاضتها، وتتمزق صفوف تظاهراتها من دون تحقيق هدف يذكر. ثم يتم الالتفاف عليها فتميع ويتاجر بها ويحصد المنافقون والانتهازيون ثمارها. فمع ريادتها وجسامة تضحياتها لم تحقق انتفاضة الياسمين في تونس اهدافها المنشودة، ومع ضخامة مدها وهدير اندفاعها ما تزال انتفاضة الشعب المصري تتطلع الى المنجز، اما في ليبيا واليمن والجزائر والمغرب والبحرين فما يزال الحسم متأرجحا والقمع على اشده والتضحيات تتضاعف. مثلما العفوية مطلوبة القيادة مطلوبة... تنظيما وإعلاما وادارة. والا من ينبه الجماهير الى الشعارات الهادفة الموحدة المعبرة؟.

والآن من يحذر الجماهير من اساليب السلطات المخادعة التي سترفع شعارات طائفية وفئوية، وستعمد الى فتح السجون وتدفع المجرمين الى نهب الممتلكات العامة والخاصة وتخريب الوزارات والدوائر الحكومية لتصور المتظاهرين شلة من السراق وقطاع الطرق والبلطجية والجواسيس واصابع وايادي واذرع الاجانب وبأنهم مشاغبون ومخربون وشذاذ آفاق وجرذان.

والآن من يمنع تسرب وتسلل واختراق المندسين والمحوسمين الى التظاهرة وافراغها من اهدافها وتشويهها برفع الشعارات الطائفية والمحرضة وارتكاب اعمال التخريب والنهب للممتلكات العامة والخاصة.

ترى كيف يستقيم رفع شعارات "الموت للديمقراطية" بأيدي مستثمري الديمقراطية يتظاهرون بكل حرية مطالبين بالمزيد من الحقوق؟!

كيف يدعو للانتقام مستخدماً الشتائم وكيل الاتهامات من يطالب بالتصحيح والاصلاح؟

كيف يرجو مساندة الشعوب لحقه ومظلوميته وهو يعمد الى حرق علمها وكأن العلم ليس رمزا للشعوب والامم بل رمزا للحكومة؟. تظاهرات بغداد، وبغداد فقط في اربعينات القرن الماضي اسقطت معاهدات وغيرت وزارات. وانتفاضة العراقيين من شمالهم الى جنوبهم في تسعينات القرن نفسه لم تحقق معشار اهدافها ولم تسقط السلطة الجائرة ومرد ذلك كله الى ان الاولى تنبهت لما هو مطلوب تنظيما وإعلاما وادارة فيما اعتمدت الثانية على العفوية والعفوية فقط. ولا ننكر ما لكل حالة من ظروف وملابسات وتوجهات.

صلاح زيني

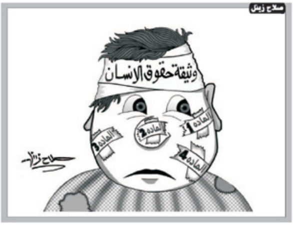

إلــى التظاهرة خذوني معكم

ثامر

قبل نصف قرن ونيف، عام ١٩٥٩، كنت صبيا نينوياً يحبو في مجالس المتحدثين بالسياسة، أستمع اليهم وأراقب حركاتهم وإنفعالاتهم ، لكنني لم أكن افهم ما يحكون ولا ما تعنيه تلك المصطلحات الثورية، بل كنت أشعر بالخوف العفوي من ملامح وجوههم الغاضبة ومن ضربات أياديهم على الطاولة التي يحيطونها.

وعلى الرغم من كوني صبيا، اتذكر جيدا احداث حركة الشواف التي وصفها الثوار وقتها بالمؤامرة، وأتذكر كيف كانت ردة فعل المقاومة الشعبية أزاء محاولة الإنقلابيين وممارساتهم، مازالت تمثل أمامي صورة لف الحبل حول رقبة صاحب الجايخانة "اسماعيل حجار" وربطه بسيارة الإسعاف لسحله، كما أتذكر جيدا المشهد الذي لم يغادر ذاكرتي من كثرة قساوته وإيلامه، مشهدا رأيت فيه كيف يعلق جسد الأنسان العراقي على قنارة القصاب ليقطع لحمه بالسكين ويلقى في النار، اتذكر أيضا كيف إخترقت رصاصات الإنقلابيين جسد الشابة غنية إبنة جارنا المناضل الشيوعي محمد عبد اللطيف، صور مرعبة ومخاضات مؤلمة لم تترك في كياني سوى الرعب والخوف من كل شئ أسمه ثورة أو تظاهرة لانها في ثوريتها لم تزرع فينا سوى المزيد من الرعب و الحقد والكراهية.

بعد أن نجحت سلطة ثورة الرابع عشر من تموز ومناصريها بالقضاء على حركة "مؤامرة" الشواف، نمت في اوساط المجتمع الموصلي رغبة الانتقام التي أحرقت الأخضر واليابس، أتذكر أسم اول الضحايا الذين طالتهم النزاع الإنتقامية، كان الشيوعي الموصلي كمال قصاب، وعلى أثر مقتله، إجتاحت المدينة تظاهرة عارمة نظمها الحزب الشيوعي في الموصل، لم أستطع حينها فهم ما معنى ان يتظاهر الأنسان، فقط فهمت من كلام الاهل والجيران بأن هناك تظاهرة كبيرة يوم غد ستنطلق من ملعب الادارة المحلية/ شارع أبي تمام، فهمت منهم بأنها ستكون هوسة وصخبا و فيها ستتجمع الحشود و تكثر الصرخات والهتافات، لذا بدأت افكر كيف بإستطاعتي الخروج للتفرج عليها، إستطعت ان أقنع المرحومة عمتي "شقيقة والدي" كي تلبي طلبي وترافقني الى راس الشارع لأرى ماذا يدور، فعلا رافقتها لأرى حشود الناس تسير في شارع نينوى، حشود منفلتة، تصرخ وتتوعد وتهدد بالانتقام لدم الشهيد،،ووووووو.

بعد نصف قرن من تلك العبر و التجارب المأساوية، يا ترى هل ستتظاهر اليوم بنفس تلك الطريقة؟ هل ستتوعد ونهدد ونشتم ونسب ونكسر ونهجم ونسرق؟ هل سيتلقى صدى صراخ المتظاهرين صوت الرصاص و العصي والقنابل المسيلة للدموع؟ أم لنا مطاليب يتوجب طرحها وعلى السلطة ان تحترمها وتستمع اليها.

نعم خذوني معكم الى تظاهرتكم اليوم يا عراقيين، لكنني لا أتمنى مشاهدة ما حصل قبل نصف قرن نريد تظاهرة تثبت اننا قد إعتبرنا من أخطاء أسلافنا، نريد تظاهرة يكون فيها شعارنا دم العراقي أقدس الأقداس، لنتعظ ونتعلم من مآسي هدر ما سال من دماء ضحايانا،

عاش العراق وعاش شعبه.

الوطن والشعب من وراء القصد.